مراجعة بعض ما جاء في
"رمز التنوين في العربية ومواضعه الكتابية"

أبوأوس إبراهيم الشمسان
الأستاذ في قسم اللغة العربية
كلية الآداب-جامعة الملك سعود

قرأت ما كتبه الدكتور سعود بن عبدالله آل حسين الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية –جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، في المجلد الثامن من مجلة الدراسات اللغوية في العدد الثاني منه المؤرخ بسنة ١٤٢٧هـ، وأود أن أناقشه في شيء انتهى إليه بحثه لأني أرى الصواب في غير ما انتهى إليه.

ولما كانت الحكمة ضالة المؤمن رأيت أن أكتب ما أكتب لأني أجزم أنه مثلي حريص على ما فيه الخير مقدم على ما هو أحرى بالصواب وما هو أجدى على الناس.

وعلى الرغم من أني أرجح أن القارئ قد قرأ ما كتبه الباحث الفاضل فإني أجمل موضوع الخلاف بيننا في الآتي، أما أنا فمتابع في رسم تنوين المنصوب لمذهب الخليل المبني على نقط أبي الأسود الدؤلي وهو رسم الفتحتين على الحرف يتلوهما ألف التعويض عنه عند الوقف كما في (رأيت زيداً). أما الباحث الفاضل فمتابع لمذهب اليزيدي الذي يفضله الداني وهو رسم الفتحتين على ألف التعويض كما في (رأيت زيداً).

سوف أبدأ بما أنهى الباحث بحثه وهو قوله ص٢١١س١٤ :

"أن سلامة القواعد والأحكام اللغوية عامة لابد أن تتوافر فيها القوانين الآتية :

أ– الشمول : أي المعالجة الشاملة لكل المادة المجموعة.

ب– التماسك : أي عدم وجود تناقض بين الأجزاء المختلفة.

ج– الاقتصاد : أي كلما كانت التعبيرات المستخدمة في وصف تركيب معين قليلة وواضحة كلمات(١) كان هذا أفضل من الاستطراد".

إن نطبق هذه القوانين على كلام الباحث نجد الخلل في بعض ما أورده. فإذا نظرنا إلى الشمول نجد الباحث قد أخل به لأنه لم ينص صراحة على تنوين المقصور

(١) هكذا وردت في المنشور ولعلها (كلّما) فإن تكن كذلك فتكرار (كلما) يعد من الخطأ الشائع.

مثل (عصًا) و(فتًى)، ولم يقل ما شأن هذه الألف في آخره أألف عوض عن التنوين هي أم لام الكلمة. فإن تكن ألف تعويض فلمَ تكتب بالياء في (فتى) ولمَ أبقي عليها بعد زوال التنوين عند التعريف مثل (الفتى).

وإذا نظرنا إلى التماسك أي عدم التناقض وجدناه قد وقع فيه، وذلك في قوله ص ٢٠٦ س٥ تحت: "أن شأن التنوين مع المرفوع والمجرور مختلف عنه مع المنصوب، فهو مع المرفوع والمجرور على آخر الكلمة لأنه لا حرف بعده فيكون عليه، وأما في حالة النصب فيوجد حرف، الحرف بعد المنصوب يمكن أن توضع عليه العلامة". وهذا يناقض ما أورده في ص ١٩٧س٦ "الكتابة العربية تعتد بالمطابقة بين المنطوق والمكتوب" وعلى الرغم من أن هذا ليس على إطلاقه[١] فإن آخر الكلمة مثل (زيد) هو الدال في كل أحوالها الإعرابية: جاء زيدٌ، مررت بزيدٍ، رأيت زيداً، ومن الوهم أن يكون الألف قد سبق التنوين في الرسم حتى يقال إن الكلمة انتهت بألف فوجب أن يرسم عليها التنوين؛ لأن الألف ليست إلا التنوين وقفًا والوقف إنما يكون بعد الوصل. أليس من مخالفة المنطوق أن نرسم على الألف حركة والألف لا تلحقها الحركة ولا تنون؟ وكيف سيرسم التنوين مع الاسم (عمرو) في حالتي الرفع والجر، أسيرسمه على الراء متابعة للنطق أم على الواو لأن الاسم انتهى بواو.

ومن التناقض موقفه من رسم الشدة فهو يقول في ص٢١١س٣ "أن الحرف الذي قبل الألف يشدد، والتشديد علامة إدغام، ولا يمكن بحال أن توضع الشدة فوق الألف، وإنما هي على الحرف المدغم، ولو وضعنا التنوين مع الشدة لصار على الحرف الواحد ثلاث علامات: إحداها للدلالة على الإدغام، والثانية للدلالة على الإعراب، والثالثة للدلالة على التنوين، ودفع هذا الإشكال يمكن في أن توضع

(١) قد يبقى على رمز غير منطوق مثل همزة الوصل(بالقمر) أو مدغم في غيره مثل اللام الشمسية (الشمس) وقد يحذف الألف كما في (الرحمن).

الشدة في مكانها على الحرف المشدد نفسه. ورمز التنوين على الألف" . فكأننا أمام حرفين حرف مشدد وألف محركة بالتنوين هذا هو الشكل الكتابي الذي تتلقاه العين. أما الزعم بأن رسم الشدة مع التنوين على الحرف المشدد المنون فيه اجتماع لثلاث علامات فليس هذا بمشكل أبداً وما جهة الإشكال فيه فأنت تطابق بين المنطوق والمكتوب لأنك لست تشدد الحرف ثم تعربه وتنونه بل أنت تفعل ذلك مرة واحدة فالحرف مشدد معرب منون وما المشكل أن ننظر إلى الشدة والتنوين على أنهما علامة كتابة واحدة مركبة فالفتحة وحدها علامة والفتحتان علامة والفتحتان مع ألفهما علامة والشدة مع الفتحتين والألف علامة ولكن من العلامات ما هو بسيط ومنها ما هو مركب وإن من الأسهل على العين أن تترجم لفظيًّا ما اجتمع في مكان واحد على أن تترجم ما تفرق. ومهما يكن من أمر فإن مثل هذا النقاش متى اتخذ هذا المسلك انجرف إلى شيء من السفسطة التي لا تعود علينا بالخير وليس من الحكمة أن نفعل ذلك. وهذا الذي يراه من التفريق بين الشدة والتنوين مناقض للمبدأ الثالث وهو الاقتصاد لأن من الاقتصاد أن أجمع العلامات في حيز واحد ولا أشتتها كما دعا إليه. ولنا عودة إلى هذا.

وبعد هذه المقدمة اليسيرة أعود إلى مناقشته في بعض أقواله.

ذكر في ص٢٠٢ في (خامساً) وضع الفتحتين على الحرف السابق للألف المبدلة من التنوين حين الوقف أي على الحرف المتحرك. وذكر أن هذا مذهب الخليل وسيبويه وهو الذي في المصحف وعليه عدد من علماء الضبط والكتاب قديمًا وحديثًا، ثم بدأ بذكر الحجج وردها.

ذكر الحجة الأولى (أ) وهي أن الحرف المتحرك ما قبل الألف أما الألف فساكنة وحق الحركة أن تكون على الحرف والتنوين تابع للحرف الصحيح. واكتفى الباحث برد اليزيدي "ولكني أنقط على الألف لأني إذا وقفت قلت عليما فصار

ألفًا على الكتاب، قال: ولو كان على ما قال الخليل لكان ينبغي إذا وقف أن يقول: عليم يعني بغير ألف" . وقول اليزيدي ليس بشيء لأمرين الأمر الأول أن اللغة في الأصل منطوقة والكتابة مهما كان شكلها تابعة للمنطوق والأمر الثاني أن القارئ عند الوقف لا يزيل التنوين كما هو الحال في الرفع والجر ولكنه يحوله إلى الألف الذي يراه آخر اللفظ.

ذكر الحجة الثانية (ب) في ص٢٠٤ وهي أن الألف ساكنة لا تتحمل حركة واحدة فكيف نحملها حركتين، وردها بأن الألف ليس محلا للحركة بل هي كرسي إملائي لها، وكلامه لا يدفع توهم أن الألف متحركة منونة وهو الذي جعل بعض الناس يتوهم أن الحركتين على الألف رمز تنوين فقط فراح يرسم فتحة على الحرف المتحرك قبل الألف لأنه ينطق بالفتحة قبل التنوين ولا يخفى ما في جعل الألف كرسيًّا للحركة والتنوين من إزالة للحركة عن الحرف المتحرك فالكاتب بوضعه الفتحتين على الألف لم يرسم تنوينًا بل الحركة والتنوين. ثم لم الحاجة إلى كرسي للفتحتين وقد جعلت الضمتان والكسرتان مع الحرف بلا كرسي، وكون الألف كرسيًّا يحمل الفتحتين يلغي وظيفته وهي أنه التنوين نفسه وقفًا.

ذكر الحجة الثالثة (ج) في ص٢٠٤ وهي أن تطرد طريقة كتابة التنوين ورد هذه الحجة بأن المنصوب يختلف عن المرفوع والمجرور بأنه "يوجد حرف جاء في الآخر، ومراعاة الاطراد في كون الشكل في رمز التنوين آخر حرف في الكلمة أولى من مراعاة أن يكون التنوين على موضع الإعراب" . وهذا ردّ غير مقبول لأن ألف التعويض ليس بآخر أحرف الكلمة، وقوله هذا يوهم كما أسلفنا أنه سابق في وجوده التنوين وهذا باطل. ومع هذا فآخر أحرف الاسم يبقى مع تعريف الاسم أما هذه الألف التعويضية فهي التنوين نفسه فيزول بزواله والفتحتان هما حركة إعراب وتنوين وحركة الإعراب أولى أن تكون على الحرف المعرب.

وذكر الحجة الرابعة(د) في ص ٢٠٥ فقال: "مراعاة تقديم حالة الوقف على الوصل. وهذا مخالف لما عليه الإملاء في العربية، فقواعد الإملاء مبنية على مراعاة حال الكلمة عند الوقف لا الوصل". وقد نسب في الحاشية هذه الحجة لي ولكن الحجة كما وردت عندي هي "مراعاة تقديم حالة الوصل على الوقف" ولعل مرد الخطأ إلى الطباعة وهذا ما يفهم من رده هذه الحجة. وليس في قولي مخالفة لتلك القواعد ولكنه ترتيب لها. فالوصل أول والوقف ثان، ولا يكون وقف إلا عن وصل. وليس قولي تقديم حالة الوصل على الوقف أن الوصل أهم من الوقف بل يعني أن الأصل هو الوصل والوقف حالة أخيرة تلي الوصل. ففي قولنا: (أكرمت زيداً وأعنته على أمره) أصل (زيداً) ويجوز لي الوقف، ولذلك حسن أن تكون الفتحتان وهما علامة الوصل أولاً ثم الألف بعدهما لأنها علامة الوقف، ولا غرو فحالة الوصل قبل الوقف. وقد نقل الباحث في ص٢٠٩س٩ عن الداني قوله: "وكان النقط، كما قدمناه، موضوعًا على الوصل دون الوقف، بدليل تعريبهم أواخر الكلم وتنوينهم المنون منها".

وذكر الحجة الخامسة (هـ) في ص٢٠٥ وهي أن رسم التنوين على الألف قد يوهم القارئ أن التنوين شيء غير حركة الحرف السابق ويتصور أن هذا القول ينهي حجة رسم التنوين على الحرف المنون لأن حركة الإعراب شيء والتنوين شيء آخر والفرق بينهما في الطبيعة الصوتية والوظيفة النحوية يأبى أن يجعلا شيئًا واحدًا، واقترانهما في الكتابة لا يعني أنهما شيء واحد. وفي فهم كلامي والرد عليه شيء من المغالطة والتناقض فلست أقصد بالتنوين الصوت وهو ما يسمع نونًا ولا أحد يجادل في اختلاف الفتحة عن النون وما نقصده هو أن يتوهم من يرى رسم فتحتين على الألف أنهما رمز للتنوين وحده وقد جرى الإجماع على أن الفتحتين رمز للفتحة والتنوين معًا ولا أحد يزعم أن اقترانهما يدل على أنهما شيء واحد

ولا أعلم كيف تنتهي حجة رسم التنوين على الحرف وهي جارية في حالة الرفع والجر. وأما هذا التوهم الذي ذكرته فشواهده بين يدي الباحث في الكتب المطبوعة فهو يرى كيف يرسم الناس فتحة على الحرف المنصوب وفتحتين على الألف فهل يريد الباحث مثل هذا الرسم؟!

وتجاهل الباحث حجة أخرى وردت في البحث المنشور في المجلة الثقافية وهي مرجع أحال إليها في حواشيه، وهي متعلقة بأمر الاطراد في رسم التنوين وهي قولي: "وتنوين المنصوب يرسم على همزة آخر الاسم وكذلك إن جاءت بعد ألف يرسم على الهمزة: خطأً، جزاءً". ولو كان الرسم على الألف أولى ما حذفت.

وعاد الباحث يذكر بعض ما يؤخذ على هذه الطريقة الصحيحة فقال في ص٢٠٥: "١-أن العلة في كتابة الألف في الرسم هي مراعاة الوقف كما مر، وكتابة التنوين على الحرف الصحيح قد يُظهر أن الألف رسمت لأمر آخر، يقول الداني-رحمه الله- مبينًا الخلل في هذا المذهب: (أما أن ينفرد الحرف المتحرك فيه بالنقطتين فإن الألف المرسومة بعده بتعريتها من ذلك تخلو من المعنى الذي لأجل تأديته رسمت، فبطل معنى الرسم بذلك)". وما ذهب إليه الداني وهم لا دليل عليه؛ إذ لم يختلط على الناس أمر هذه الألف في هذا الرسم المطرد في كثير من المصاحف والكتب. والتشبث بمثل هذا الظن لا فائدة منه.

وقال الباحث في ص ٢٠٥: "٢- أن الكتابة العربية في جميع مراحلها تجعل البدل والمبدل منه، والعوض والمعوض عنه، والمسهل والمسهل عنه في مكان واحد عند الكتابة، وذلك لكي يتمكن القارئ من الاختيار، وقواعد رسم الهمزة في العربية تشهد لهذا فهي ترسم على واو أو ألف أو ياء بحسب ما تسهل إليه...وإذا كانت هذه الحال في وضع الحرف وما يسهل إليه في مكان فهل الأجدى أن يشذ التنوين عن هذا القياس فيرسم التنوين في مكان والألف في مكان آخر؟". أقول

كنت وددت لو مثل للبدل والمبدل منه والعوض والمعوض عنه. وأقول إن هذا القياس قياس مع الفارق فالهمزة حرف وأما الفتحتان فهما من حيث الرسم حركة. وتنوين المنصوب لا يرسم ألفًا في كل حال، وقد مرّ معنا مثل (جزاءً). ولا يعني رسم التنوين على الحرف المنون أن التنوين رسم في مكان والألف رسم في مكان آخر بل رسما في مكان واحد ولكنهما خضعا للترتيب فالتنوين يليه الألف. ولو أردنا الإمعان في المجادلة لقلنا إن رسمك الفتحتين على الألف بحجة أن التنوين يحول ألفًا كما تسهل الهمزة هو أمر فيه زعم أن الفتحة الإعرابية تحولت إلى ألف مع الفتحة الأخرى؛ ولكنك بجعلك الألف وحدها تري القارئ أن التنوين وحده تحول إلى ألف.

وقال الباحث في ص ٢٠٦ : "٣- أن الرمز الذي يرى جعله على الحرف المتحرك ليس برمز إعراب فحسب، ولا هو بحركة قصيرة فقط، بل رمز لصوت صامت ساكن وهو التنوين، ولم تعهد كتابة حرف على حرف، وهو ليس بدلاً منه ولا مسهلاً عنه" . وهذه حجة مردودة إذ لم يعهد رسم حركة الإعراب على غير حرف الإعراب ولا أظن الباحث يزعم أن الألف في مثل (زيدًا) حرف إعراب. ومن المغالطة الخلط بين الصوت والرمز فالتنوين وإن يكن صامتًا فقد رمز له بحركة والحركات في الكتابة العربية ترسم على الحروف والباحث يعلم بلا جدال أنّ الضمتين كالفتحتين رمز للحركة وللتنوين الذي هو صامت ومع ذلك لا ينكر الباحث رسم الضمتين على الحرف في مثل (زيدٌ) وهذا دليل على أن الباحث لا ينظر بشمول إلى المسألة.

وقال الباحث في ص٢٠٦ : "٤- أن رمز التنوين عبارة عن علامتين: الأولى دلالة على الإعراب، والثانية دلالة على التنوين، وما دامت[١] الألف بارزة في آخر

(٣) لا تستعمل (ما دام) في صدر الجملة بل يجب أن تسبق بفعل تكون ما ظرفًا له، والصواب: فموضع الإعراب لا يحتاج إلى علامة النصب ما دامت الألف بارزة في آخر الاسم.

الاسم فموضع الإعراب لا يحتاج إلى علامة النصب؛ لأن وجودها تحصيل حاصل، وعلى هذا فاحتجاجهم بأن التنوين تابع للإعراب يضعف بهذا" . وأقول إنه لا يضعف بهذا فالمسألة شاملة للتنوين كله تنوين المرفوع والمجرور والمنصوب. وأما أن موضع الإعراب لا يحتاج إلى علامة فتخالفه أيدي بعض الناس التي جعلت فتحة في موضع الإعراب وفتحتين على الألف لأنهم يجهلون ما قاله الباحث من ازدواجية العلامة، ولا يدرأ هذا الخطأ سوى إثبات الفتحتين على الحرف.

وقال الباحث في ص ٢٠٦ : "٥- أن التنوين بطبيعته نون ساكنة تلحق الآخر، ولحوقها الآخر لا يؤيد أن يجعل رمزه على الحرف المتحرك الذي ليس بآخر" . وأقول له نعم، ولا أحد يزعم أن التنوين يوضع على حرف ليس بآخر بل يوضع على حرف الإعراب الذي هو حرف آخر فالتنوين في (زيداً) مرسوم على آخر حرف متحرك وهو الدال كما أن الهمزة آخر حرف متحرك في (جزاءً) .

وقال الباحث في ص ٢٠٦ : "٦- أن شأن التنوين مع المرفوع والمجرور مختلف عنه مع المنصوب، فهو مع المرفوع والمجرور على آخر الكلمة لأنه لا حرف بعده فيكون عليه، وأما في حالة النصب فيوجد حرف الحرف بعد المنصوب يمكن أن توضع عليه العلامة" . وكنت قد أوردت هذا النص أعلاه وكتبت ما يكفي لبيان فساده، ولعل من المفيد القول هنا إن التنوين الذي هو صوت صامت كما ردد الباحث هو من الناحية الصوتية يحذف عند الوقف وتحذف معه الحركة في حالتي الرفع والجر فيكون آخر أحرف اللفظ ساكناً بتعبير النحويين أما في حالة النصب فقلة من العرب (ربيعة) تحذف التنوين والحركة معًا وأما جمهورهم فلا يحذفون الحركة بل يحذفون التنوين وحده ويمطلون الفتحة فتسمع هذه الفتحة الطويلة التي هي عوض بطولها من التنوين. ولو رسمنا التنوين نونا لغرض البيان لكتبنا هذا البيان الصوتي :

ز ـَ ي د ـُ ن (عند الوقف) ---> زـَ ي د ∅∅ = زَيْدْ

ز ـَ ي د ـَ ن (عند الوقف) ---> زـَ ي د ـَ ∅ (بالتعويض) ---> ز ـَ ي د ـَ ـَ = زَيْدا

وقال الباحث في ص ٢٠٦ : "٧-أن رسم المصحف وشكله لا يصح أن يكون حجة لدعم هذا الرأي وتقويته، وذلك لأمرين:

أ- أن رسم المصحف ليس مما يقاس عليه، يقول ابن درستويه: (وجدنا كتاب الله عز وجل لا يقاس هجاؤه ولا يخالف خطه، ولكنه يتلقى بالقبول على ما أودع المصحف)" . وقبل أن نورد الأمر الآخر نجيب عن هذا فنقول إن رسم المصحف في الحروف والهجاء لا يقاس عليه وهذا ما يفهم من قول ابن درستويه ولا أحد ينازع في هذا وليس في ذلك إشارة إلى الحركات ومن المعلوم أن النقط استحدثه أبو الأسود وطوره الخليل وليس داخلاً في الرسم العثماني الذي لا يغير ولا يقاس عليه، والباحث يعلم هذا فقد ذكر في الحاشية ٣ من ص٢٠٥ قوله"مع أن الضبط بالشكل اصطلاح متأخر وليس من الرسم العثماني" . ومعنى هذا أن الباحث يناقض نفسه ويحمل قول ابن درستويه ما لا يحتمل. وحين ندعو إلى متابعة المصحف المتداول من حيث إثبات التنوين على الحرف فلسنا نخالف القياس، ولو رأى الباحث كيف تكتب الآيات في كثير من الكتب بل لو رأى المصاحف المتداولة على الشبكة العنكبية لهاله الأمر ولرأى كيف ترسم الفتحتان على الألف وبهذا تعددت أشكال رسم المصحف الحاسوبيّ بين أيدي الناس لغياب الموقف الصحيح من رسم تنوين المنصوب بعامة.

قال الباحث في ص٢٠٧ : "ب-أن موضع رسم التنوين وعلمه في القرآن الكريم على وجهين: الأول: على الألف وهو المشهور عند القدماء، والثاني: هو جعله فوق الحرف الذي قبل الألف وهو المشهور عند المتأخرين، وقد أوضح هذا الداني

والتنسي، والاحتجاج بفعل السلف أقوى من الاحتجاج بفعل من تأخر" . وأقول إن الداني لم يوضح ذلك على الصورة التي فهم منها الباحث ما فهم ولنسأل أنفسنا أهناك أقدم من نقط أبي الأسود الذي تابعه عليه الخليل وكتبت عليه مصاحف كثيرة فكيف يوصف مثل هذا بأنه فعل المتأخرين، ومع ذلك فقوله إن الاحتجاج بفعل السلف أقوى مردود لأن فعل السلف عمل بشري قابل للتطوير والتحسين، ولولا حركة التطوير لما تقدمت البشرية قيد أنملة. وهذا رسم المصحف العثماني من فعل السلف ولم يتخذه الناس حجة في الرسم بل خالفوه. ولكن مخالفة رسمه في الهجاء لا تعني مخالفته في رسم الحركات أو بعض ما نجده نافعًا من طرائق كتابة الحركات فيه. ونردد دائمًا الحكمة ضالة المؤمن.

وقال الباحث في ص٢٠٧ : "٨-أن هيئة رسم التنوين في القرآن الكريم يؤثر فيها حال الحرف الأول من الكلمة اللاحقة، فالتنوين يكتب متراكبًا (ً) إذا وليه حرف من حروف الحلق. . .فإن وليه حرف من باقي الحروف العربية كتب رمز التنوين متتابعًا (ً ً) . . . وإذا كانت هذه العلة مراعاة وحاضرة، فلا يسوغ أن يبعد رمز التنوين ويفصل بينه وبين الحرف الذي يتأثر به من الكلمة اللاحقة فيجعل على الحرف السابق للألف، وتكون الألف، فيذهب الغرض من رسمه متتابعًا" . وأقول إن هذا الطريقة في رسم التنوين خاصة بالمصحف لغرض إحكام الأداء ولا تلزم في الكتابة العادية والمسألة اصطلاح فمتى عرفت أن تتابع الحركتين في المصحف له غرض يختلف عن غرض تركبهما عرفت وجه الصواب، وإن يكن الأمر أمر ما يسوغ فإنه يمكن القول إنه لا يسوغ إبعاد حركة الإعراب عن حرف الإعراب. ولا أدري من أي جهة تعد هذه الطريقة في رسم التنوين في المصحف مأخذًا على طريقة رسم الفتحتين على الحرف المنصوب. لأنك إن جعلت الحركتين على الألف ولم تتابعهما أو تركبهما فإن الغرض فائت أيضًا.

وذكر الباحث في ص٢٠٨ س١٠ "سادسًا: جعل رمز التنوين على الألف المبدلة". وأيّد الباحث هذا الوجه معتمداً على تأييد الداني له، قال الباحث في ص ٢١٠: "وهذا الذي أورده الداني هو الذي يجعل هذا الوجه أقوى الوجوه وأعدلها فيما أرى". والحق أن من يقرأ قول الداني لا يجد ما يجعل هذا الوجه أقوى؛ فالداني لا يزيد على شرح هذا الوجه وتفضيله على غيره. وذكر الباحث أموراً أخرى يراها تقوي الوجه وترجحه، وهي:

"١- أنه سلم وبرئ مما يوجد(١) في الأوجه السابقة من عيوب، فلا يقع رمزه بين حرفين عند الأخذ بهذا الرأي، ولا يشتبه على القارئ هل هو على الكلمة الأولى أم الثانية(٢)، ولا يخالف نهج الإملائيين في موضع كتابة المبدل والمبدل منه والمسهل والمسهل منه في مكان واحد". أقول هذه جملة من الأمور التي أخذها على التنوين على الحرف وكنت أجبت عنها وأعود إلى القول إن رمز تنوين المنصوب هو مجموع الفتحتين والألف فليس على هذا القول واقعًا بين حرفين على الصحيح وجعله على الحرف المنصوب أدعى إلى تأكد القارئ من وقوعه على الكلمة الأولى المنتهية بمنون بل إن رسم التنوين على الألف هو الذي قد يوهم القارئ أنه من الكلمة التالية لأن الألف قد تتزحزح بالطباعة عن الكلمة السابقة وتلتصق بما بعدها، والجدل في مثل هذا يطول. وليس في وضع التنوين مخالفة لنهج الإملائيين وقلنا سابقًا ذلك، ونزيد أن من وضعه في المصحف وكتب الأحاديث وكثير من الكتب هم الإملائيون، والباحث يعلم كيف اختلفت طرائق الإملائيين في كتابة الهمزة مثل: (رؤس/رؤوس/ رءوس).

"٢- توافق المكتوب والمنطوق عند الأخذ به في الكتابة، وتحقيق هذا أمر مطلوب، وأصل مرغوب إذا أمكن". وأقول: هذا وهم فالمكتوب على هذا الوجه

(١) لا يحسن ذكر متعلق حرف الجر ما دام كونًا عامًا، فالصواب: مما في.

(٢) لا يطلب بهل التعيين ولذلك لا يعطف عليها بأم، ويجب أن يعادل ما بعد الهمزة ما بعد أم، والصواب أن يقال: أعلى الكلمة الأولى هو أم على الثانية.

مخالف للمنطوق؛ لأن المنطوق إما نون في الوصل أو ألف في الوقف، ولو أريدت المطابقة قياسًا على نطق الأصوات لكان يجب إخراج الألف متلوًّا بالتنوين لأن كل حرف تحمّل حركة نطقت بعده. والخلاصة أن الكتابة اصطلاحية وقد قدم الباحث نفسه في بحثه ما يبين أنه من المستحيل المطابقة التامة بين المكتوب والمنطوق، ولعل كتابة التنوين على الحرف أقرب إلى تحقيق الغرض لأنها أقرب إلى الحرف المنون ثم يأتي الألف الذي هو الاختيار الثاني عند الوقف. ويدل تواليهما منفصلين لا متراكبين أنهما لغرضين مختلفين.

"٣- أنه يتماشى وينضبط مع الأصول التي روعيت في الكتابة العربية من اعتبار حال الوقف عند رسم الحروف، ومن اعتبار حال الوصل عند رسم الحركات وعلامة التنوين". وأقول ليس لهذا الوجه أفضلية على الوجه السابق؛ فالتنوين على الحرف متماش مع تلك الأصول بل هو أكثر تماشيًا لأن الأصل أن تقع الحركة والتنوين على الحرف المنون مثل (زيدٌ/ زيدٍ) وكذلك (زيدًا).

"٤- تماشيه من النظام الكتابي العربي في وضع البدل والمبدل منه والعوض والمعوض عنه في مكان واحد" وأقول هذا تكرار لما جاء في (١) أعلاه.

"٥- وضوحه وانتفاء الإبهام على القارئ عند الأخذ به، فالقارئ إما أن يختار الألف عند الوقف، أو ينطق بالتنوين عند الوصل، ووقوعهما في محل واحد أدلّ للقارئ على هذا الاختيار". وأقول إن هذا وهم بل العكس صحيح لأن وجودهما في محل واحد مربك للقارئ ومن أجل ذلك نرى كثيراً من القراء لا يحول التنوين عند الوقف إلى ألف بل ينطق بالنون لأنه أهمل الألف وعدها حسب تعبير الباحث كرسيًّا للتنوين، ولو كان التنوين على الحرف ملبسًا ما كتبت به المصاحف.

"٦- أنه مذهب الجمهور من النحاة واللغويين ومذهب السلف من كتاب المصحف الشريف، كما نص عليه الداني والتنسي، ولا يؤثر عليه أن اشتهر في كتابة المصحف سواه في العصور المتأخرة؛ لأن كتابة المصحف ورسمه ليس مما

يقاس عليه، ولأن الحجة بالمصاحف القديمة التي كتبها الصحابة رضي الله عنهم، وهي التي اطلع عليها الداني وأبو داود وغيرهما من الشيوخ المقتدى بهم في هذا الشأن، وهي تجعل رمز التنوين على الألف، كما مر في قول الداني والتنسي" . وأقول إن وضع التنوين على الحرف هو مذهب الجمهور من النحاة أيضًا ومن أشهرهم الخليل بن أحمد وقد اشتهر في المصاحف المتقدمة والمتأخرة، وليس كما قال الباحث مما يوهم القارئ، فقد ابتدأ العمل به منذ أبي الأسود والخليل من بعده. والعجب من تناقض الباحث حيث يقول إنه لا يقاس على كتابة المصحف حين يرد التنوين على الحرف ويستشهد بكتابة المصحف حين يؤيد التنوين على الألف وهذا خلل منهجي بالغ، والباحث فوق ذلك يُحمِّل أقوال الداني ما لا تحتمل ويزعم مزاعم تخالف ما نعرفه من حقائق التاريخ فهو يزعم أن مصاحف الصحابة التي اطلع عليها الداني وأبو داود تضع التنوين على الألف فكيف يكون هذا والنقط لم يستحدث إلا في وقت لاحق كما هو مشهور من عمل أبي الأسود. وإن كان الباحث يعرف غير هذا فليكشف عنه خدمة للبحث العلمي وخدمة لتاريخ رسم المصحف وكتابته. وكل ما قاله الداني ونقله الباحث في ص ٢٠٩ قوله: "وكان الذين عُنُوا بكتابة المصحف من الصحابة، رضي الله عنهم، قد رسموا بعد الحرف المتحرك في جميع ما تقدم ألفًا، وهي التي تعوض من التنوين في حال الوقف أو ياء تعود ألفًا فيه" . أما ما ورد بعد ذلك من قول الداني فليس وصفًا لكتابة الصحابة لأنهم كتبوا بلا نقط.

"٧-أن الحرف الذي قبل الألف يشدد، والتشديد علامة إدغام، ولا يمكن بحال أن توضع الشدة فوق الألف، وإنما هي على الحرف المدغم، ولو وضعنا التنوين مع الشدة لصار على الحرف الواحد ثلاث علامات: أحدهما(١) للدلالة على الإدغام،

(١) الصواب: إحداها.

والثانية للدلالة على الإعراب، والثالثة للدلالة على التنوين، ودفع هذا الإشكال يمكن في أن توضع الشدة في مكانها على الحرف المشدد نفسه. ورمز التنوين على الألف". وأقول كنت عرضت لهذا في مقدمة المراجعة أعلاه وأزيد هنا أن هذا أمر لا ينتهي منه العجب، أليس هذا الإشكال حاصلاً عند الرفع والجر كما في (ردٌّ/ بردٍّ)؟!

"٨- أن علامة التنوين تكتب في المصحف عند غير حروف الحلق متتابعة، للدلالة على أثر التنوين في الحرف الأول من الكلمة اللاحقة، كما أشرت سابقًا، وكتابة التنوين على الألف أكثر تحقيقاً للغاية من التتابع وأكثر دلالة على القرب من ذلك الحرف، وجعل التنوين على الحرف السابق للألف سيجعل الألف فاصلة بين التنوين وبين ذلك الحرف، وستخلّ بالغاية من رسم التنوين متتابعا وتنال منها". وكنت قد أجبت عن هذا القول سابقًا ولكني أقول إن هذا الإجراء في رسم التنوين متبع في كتابة المصحف ولعل من الخير أن يترك أمر رسم المصحف لمن وكل إليهم الأمر من المختصين به وهو رسم استقرّ على كيفية ارتضاها الناس ولم تشكل عليهم ومهما يكن من أمر فإن قراءة القرآن مبنية على التلقي في المقام الأول. ولا أدري أيقترح المؤلف بقوله هذا تعديل وضع التنوين في المصحف. وكيف يقترح ذلك وقد قال في ص٢٠٥ س٨ "مع الاحتفاظ بما لرسم المصحف من خصائص والابتعاد به عن الاقتراح أو التبديل"!

"٩- أن سلامة القواعد..." . أقول هذا آخر أمر يرى الباحث أنه يعزز مذهبه وكأنه يقول إن هذا المذهب متصف بالشمول والتماسك والاقتصاد. وكنت بدأت مراجعتي بمناقشة هذه الأفكار وبينت مخالفة الباحث لها.

وأقول ختامًا يكفي من حسنات رسم التنوين على الحرف أنا إذا كتبنا الآية القرآنية بإملائنا لن نخالف بذلك شكل التنوين في المصحف مخالفة كمخالفة من

يجعل التنوين على الألف. ويكفي من حسناته أن نسلم من خطأ من يرسم فتحة على الحرف المنصوب لأنه يرسم الفتحتين على الألف. وفيه متابعة لأول نقط وهو نقط أبي الأسود وفيه متابعة لإمام النحاة الخليل بن أحمد، وعليه كتب ابن البواب المصحف وهو من أشهر الخطاطين في تاريخ العربية ومصحفه بين أيدينا والحمد لله.